مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الطائفية واثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية
اسم الكاتب: م. محمد رشيد صبار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7165
تاريخ الاسترداد: 2025/06/17 12:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الطائفية واثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية

م. محمد رشيد صبار(*)
aldolame@yahoo.com

الملخص :

استعرض الباحث في بحثه هذا مشكلة الطائفية ومخاطرها وما تشكله من تهديد واضح وصريح على الهوية الوطنية العراقية وقد حاول الباحث تعريف المصطلح لغويا واعطائه مفهوما عاما الى جانب تبيان دور السياسة والمصالح السياسية في تاجيج الطائفية واثر هذا التهديد في مستقبل الهوية الوطنية العراقية وما هو المطلوب لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر والمحافظة على الهوية الوطنية العراقية .

المقدمة

لم تكن قضية الطائفية حاضرةً في السياسة والثقافة العربيتين في أي فترة كما هي اليوم .وما يثير التساؤل حول هذا الحضور أنه يأتي بعد ما يقارب القرن من تأكيد عهد الوطنية، ورفض جميع أشكال الانتماءات الطائفية والقبلية، وتلاشي مظاهرها، المعلنة على الأقل، إلى حد كبير .الكثير من المثقفين والاعلاميين وصناع الرأي يبدون وكأنهم يكتشفون، لأول مرة، قوة هذه الانتماءات، ويدعون إلى مراجعة الطروحات القومية والوطنية التي ساعدت على تجاهلها، أو إنكارها، ويعتقدون أن الاعتراف بها وإعطاءها

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد.

"حقوقها"، والكف عن إنكارها، هي الطريقة الوحيدة لمعالجة آثارها، وإنقاذ رهان الدولة والحداثة الوطنية، وهناك من يذهب إلى أكثر من ذلك، ويعد أن الحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية بينت أنه لا يوجد على الأرض إلا الطوائف، وأن الخاسر الأكبر في هذا الصراع هو الجماعات التي لم تعرف كيف تنظم نفسها، وتقاتل على أجندة طائفية، مثلها مثل الآخرين.

ويشارك العديد من الباحثين والصحفيين الغربيين الذين لم يقتنعوا يوماً بمقدرة المجتمعات العربية على ولوج نظم الحداثة، والنجاح في بناء مؤسساتها في هذا التصور، ويشجعون عليه، مؤكدين صحة تحليلاتهم السابقة ، وتركز أكثر على المكونات الإثنية والمذهبية والقبلية فيها .وفي هذا السياق، زاد تداول الخرائط الجديدة التي تنشرها صحف غربية لإعادة رسم حدود دول المنطقة، بما يحقق التطابق أكثر بين الدولة والطائفة .ولا يبدو أن مثل هذه المشاريع تثير الكثير من الاستياء والاعتراض من أحد.في جحيم الحروب الدموية التي يعيش فيها المشرق، يمكن للناس القبول بكل الاقتراحات والأفكار التي تعطيهم بعض الأمل بالخلاص . وفي بحثنا هذا سوف نحاول ان نفند هذه الادعاءات ونستعرض اخطارها على مستقبل الهوية الوطنية وما هو الحل لهذه المشكلة التي اصبحت تهدد كيانات دولنا وكيفية المحافظة على هوياتنا الوطنية .

١-الطائفية في العراق:

هناك تلازم تاريخي بين الاستعمار والطائفية ، فما حل الاستعمار بأرض إلا وكان سلاحه الأبرز فيها الطائفية، أي استغلال مفهوم الأقليات في تلك البلاد لاستخدامها واللعب بورقتها ضد الأغلبية – كما حصل في البلاد العربية والإسلامية أثناء فترة الاحتلال العثماني والفارسي والفرنسي والإنكليزي والإيطالي وغيره،حيث لم يبرز هذا المفهوم (الطائفية) باعتباره إشكالية أو أزمة إلا في القرنين الأخيرين خاصة ، وذلك

تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية في ظرف تاريخي معين ، ساعد على إحداث نوع من التفاعل بين العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية .

لقد استثمرت الحركة الصهيونية العالمية أيضا" موضوع الطائفية من خلال ما تم التعرف عليه من أدبيات ومحاضر مؤتمرها العالمي في بازل بسويسرا عام ١٨٧٩م ،والذي أصدر قرارات خطيرة ومهمة منها) نجح اليهود في نشر التعصبات الدينية والقبلية خلال عشرين قرنا، مما جعل الأمم تنشغل بخطر جيرانها عن الخطر اليهودي [١].

وفي العصر الحديث استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل دفة مصطلح الطائفية ، ومحاولة دعم الطوائف المتطرفة عقائديا في المنطقة العربية الإسلامية ، وذلك من أجل إشعالها بالعنف ، وإشغالها عن مجرد التفكير في مهاجمة إسرائيل أو حربها . وفي هذا الاطار يرى زبغنيو بريجينسكي مستشار الامن القومي في زمن الرئيس الامريكي جيمي كارتر وأول من دعا لتفكيك النظام الإقليمي العربي ، وإعادة تشكيله على أسس عرقية وطائفية أن أفضل وسيلة لتفتيت الأنظمة والدول والشعوب هي تعميق التعدد المذهبي والطائفي والعرقي ، من خلال تمكين طائفة بعينها ودعمها على حساب بقية المكونات ، وبهذا ستعاني تلك المجتمعات من مشكلة دائمة، تتعلق بخلق التوافق النسيجي فيما بينها[٢] .وهو ما نراه واضحا "في الصراع الدائر بين السعودية وايران او بين تركيا وايران وما تكون لهذه الدول من محاور في هذا دخلت فيه دول اخرى ، ان هذا الصراع الذي يفتح صفحات مشروع كبير يرتبط بعقد سياسية اكثر منها دينية وهي وسيلة لتطبيق ما يسمى بالفوضى الخلاقة التي اعلنت عنها رسميا الادارة الامريكية على لسان الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن والتي تدعو الى تشكيل شرق اوسط جديد[٣].

في معظم الأحيان تكون الطائفية السياسية مكرسة من ساسة يستغلون الدين او المذهب للحصول على" عصبية "كما يسميها بن خلدون أو شعبية كما يطلق عليها في عصرنا هذا ليكون الانتهازي السياسي قادرا على الوصول إلى السلطة .إن مجرد الانتماء إلى طائفة أو مذهب لاتجعل الإنسان المنتمي إلى تلك الطائفة طائفيا كما لا يجعله طائفيا عمله لتحسين أوضاع طائفته أو المنطقة التي يعيشون فيها دون إضرار بحق الآخرين، ولكن الطائفي هو الذي يرفض الطوائف الأخرى ويسلبها حقوقها أو يكسب طائفته تلك الحقوق التي لغيرها تعاليا عليها أو تجاهلا لها وتعصبا ضدها [٤].

من خلال ما ذكرنا فان الطائفية هي محاولة التأثير على الراي العام وعلى سلوك المجتمع عن طريق توظيف افكار ومعتقدات واراء دينية معينة ليس بالضرورة ان تكون صحيحة من اجل تحقيق اهداف ومكاسب سياسية.

وفي عصرنا الحاضر اصبحت الطائفية اكثر قوة وتأثير وذاك بسبب ما وصلت له وسائل الاعلام من تقنية وتطور ففي مطقتنا العربية هنالك العديد من الفضائيات التي تقف ورائها اجندات سياسية واقليمية تبث سمومها على الجمهور العربي وهي تغذي الطائفية وتقضي على روح المواطنة والانتماء بغطاء ديني والمؤسف انها اصبحت مؤثرة ولها جمهور واسع.

وعندما نتكلم عن الطائفية في المنطقة العربية فان خير مثال لنا في ذاك هو العراق حيث يتحدث الكثير من المروجين للطائفية في العراق عما يسمى بالواقع العراقي، مكونات الشعب العراقي، تقسيم العراق، الروافض، الوهابيين، التكفيريين، الخوارج، ، المثلث السني، الجنوب الشيعي .ان هذه النعوت خاطئة ولا تنطبق على المجتمع العراقي عند تحليلها ومحاولة تطبيقها واقعيا على افراد المجتمع، الذين يوصفون به، سواء كانوا افرادا ام مناطق، اضافة الى ان هذه المسميات هي في هدفها السياسي الدعائي لا يهام الاخر بانه ليس عراقيا، متناسين او يحاولون ان يتناسوا ان كل الشعوب في

العالم لم تكن يوما متجانسة ديموغرافيا او ايديولوجيا، والامثلة على ذلك لا يمكن حصرها [٥].

ان الواقع الطائفي والتمزق الذي يعيشه المجتمع العراقي الان، لم تكن له جذور حقيقية، رغم المغالطات الكثيرة التي يحاول البعض، بتحليلات ايحائية، ان يعكس عنها صورا غير منطقية .

الصراع العراقي الداخلي في حقيقته، صراع لقوى دولية اقليمية، لكنه يأخذ تبريرات طائفية او صراع مصالح وتعدد سلطات غير متوافقة في ادارة البلاد، وهو ناتج عن خلخلة وضعف اركان الدولة العراقية ومجتمعها، نتيجة احتلال دمر مؤسسات الدولة العراقية وبنيتها الاجتماعية .كما ان اغلب القوى والاحزاب والتكتلات السياسية العراقية المعاقة فكريا واداريا، التي ظهرت بعد ٢٠٠٣ بدعايتها الطائفية ومؤسساتها الاعلامية، تروج للفكرة الايديولوجية المعتمدة على الطائفة، التي تحاول ان تصور ان الطرف الاخر هو العدو الاول، وبالتالي تسعى لبناء فكرة تقوية مجموعات ضيقة الافق على اساس اضعاف وتمزيق البنية الكلية للمجتمع العراقي .

وفي النظر لأساس الطائفية في العراق سنجدها ليست اجتماعية البنية او الاساس، وانما هناك بعض المؤمنين بهذه الافكار الضيقة من ذوي المصالح الإقليمية، ولديهم امكانياتهم الاعلامية وخطابهم الذي يؤسس لدعاية سياسية طائفية، تبث رسائلها للمجتمع، وبالتالي تنمي هذه الافكار العقيمة وتفتت المجتمع وتحوله الى مكونات متناحرة في هذا السياق الاعلامي يقول نعوم تشومسكي الكاتب الامريكي في كتابه (هيمنة الاعلام الانجازات المذهلة للدعاية) :(الدعاية التي تتم بإشراف الدولة حينما تدعمها الطبقات المتعلمة وحين لا يسمح بأي انحراف عن الهدف، بإمكانها أن تحدث اثراً كبيراً .ذلك كان درساً تعلمه هتلر وكثيرون غيره، ويتم اتباعه حتى اليوم [٦])لذا فاننا يمكن ان نرى بروز دعاية سياسية عراقية تغذيها قوى سياسية تمتلك سلطة ومالا

وقدرة على التوجيه وتستخدم هذه القوى وسائل اتصال مختلفة ابتداء من التلفزيون ووسائل الاعلام الحديثة والانترنت والفيسبوك، وكذلك الوسائل التقليدية التي تؤثر بشكل اشد واقسى، كالمؤتمرات والخطابات السياسية المتشنجة التي تزكم العراقيين وتقصف عقولهم بافكار عدائية، تجعلهم حائرين في امرهم . ففي رؤية بسيطة لمضمون خطب بعض الساسة العراقيين ا لذين يقفون خلف الطائفية اكدت ان الجميع يحذر جمهوره من العدو الداخلي الاخر، بمسميات مختلفة للطائفة الاخرى، وبالتالي اصبحت هناك مسميات معروفة ومتداولة للتعريف بالطائفة الاخرى، فضلا عن ان هذه الخطب تدعم الهجوم على الاخر بصيغ تحريضية تارة وتخويفية تارة اخرى، وتعتبر الاخر غريبا عن المجتمع ومسلوخا عنه [٧]

من خلال ما تقدم نستنتج ان الطائفية تسعى لهدف مركزي هو تفتيت الدولة العراقية الحديثة ومجتمعها المتماسك، وقد نجحت في بدايتها الا انها اضمحلت وتراجعت رغم قدراتها ومؤهلاتها وهي في بداية اندحارها.

٢–الهوية ومفهومها :

إذا كانت المفاهيم التجريدية مثل الثقافة والشخصية موضوع خلاف بين الفلاسفة والعلماء المنظرين قديما وحديثا، فإن مفهوم الهوية يبدو مستعصيا باعتبارها مفهوم متحرك وفي حالة بناء دائم من خلال الوضعيات التي يكون فيها الأفراد والجماعات ونوعية العلاقات الموجودة بينها وفي كل تلك الوضعيات وما يحدث داخلها من علاقات، يقوم شعور الانتماء بوظيفة هامة في تأكيد الهوية ورسم حدودها[٨].

إن الهوية جسر يعبر من خلاله الفرد إلى بيئته الاجتماعية والثقافية، فهي إحساس بالانتماء والتعلق بمجموعة، وعليه فالقدرة على إثبات الهوية مرتبطة بالوضعية التي تحتلها الجماعة في المنظومة الاجتماعية ونسق العلاقات فيها[٩].

وظائف الهوية:

تتمثل أهم الوظائف للهوية في المجتمعات فيما يلي [١٠]:

١- ضمان الاستمرارية التاريخية للأمة إذ لا يمكن التشكيك في انتماءاتها.

٢- تحقيق درجة عالية من التجانس والانسجام بين السكان في مختلف جهات الوطن الواحد.

٣- تمثل الهوية الجنسية والشخصية الوطنية التي تحافظ على صورة الأمة أمام الأمم الأخرى، وذلك من خلال الحفاظ على الكيان المميز لتلك الأمة.

يثير التباس مفهوم الهوية الوطنية و عدم وضوح حدوده في بقاع أخرى كثيرة من بلاد العالم، و منها العراق، أسئلة أكثر من الإجابات نظرا لكونه من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف بين المتحاورين و الكتاب و الفرقاء السياسيين .و يشتد الخلاف أكثر فأكثر في أزمنة الأزمة التي تضع كثيرا من المسلمات التي سادت لفترة ما موضع الشك .و لعل الحال في العراق يمثل تجسيدا ملموسا لهذه الحقيقة .إذ على الرغم مِنْ أن مَنْ يتحاورون حول ماهية مفهوم الهوية الوطنية و حدوده يتفقون جميعا على أهميته الجوهرية في إرساء الوحدة الوطنية على أسس راسخة، إلا أنهم نادرا ما يتفقون حول ماهية هذه و أبعادها الثقافية و الفكرية و السياسية [١١] و الواقع أنه يمكن استعمال المفهوم على أنه شعار سياسي ذو بعد استراتيجي لهذا الطرف السياسي أو ذاك، أو أن يُصاغ على وفق الرؤيا الأيديولوجية لهذه الجهة أو تلك .بيد أن مثل هذه الممارسات ستنتج تصورات كثيرة في عددها و متباينة في أُسسها النظرية و في أهدافها .وهو ما يغيب البعدين الموضوعي و المعرفي للمفهوم و يقلل من قيمته الفكرية و من فاعليته الإجرائية على أرض الواقع فيجعل منه دافعا نحو الفرقة و التناحر داخل المجتمع بدلا من أن يكون حافزا للتوحيد و التعاضد .و لعل القول أن تحديد طبيعة المفاهيم الاجتماعية و السياسية العامة، و مفهوم الهوية الوطنية من أهمها، هو بحث في ماهيات مؤسسة على وجود متحقق و عيني .إن الفرد يوجد في مجتمع ما أولا ثم يكتسب

هويته أو ماهيته لاحقا [١٢] بمعنى أن الهوية ليست معطى مقدسا و ثابتا و نهائيا ، و إنما هي معطى تاريخي في حالة صيرورة و حركة دائمين .و لذلك فهو عرضة للمراجعة و النقد و التقويم لجعله أكثر فاعلية في أداء وظائفه الأساسية في توحيد المجتمع و تحديد من ينتسبون إليه و تمييزهم عن من سواهم .فنحن نتفق تماما مع من يقول أن ...ليس لهوية قيمة في ذاتها أو فيما تخلقه من شعور بالخصوصية، وإنما تنبع قيمتها مما يقدمه الإطار الذي تخلقه من فرص حقيقية للتقدم و توسيع هامش المبادرة التاريخية للشعوب و الجماعات التي تنطوي تحت شعارها[١٣] .

و لعل من المناسب بداية أن نقرر مبادئ عامة نحتكم إليها في مسعانا لتحديد مقومات الهوية الوطنية .و هي المبادئ التي يمكن حصرها بالآتي [١٤] :

١-أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي و القانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معيارا جوهريا و مبدأ قانونيا في تأمين المساواة في الحقوق و الواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

٢- .أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلا غير قابل للتجزئة .بمعنى أنها لن تكون انعكاسا لتصور فئة ما دون غيرها .و هذا يجعلها هوية وطنية بحق و ليست تعبيرا عن موقف سياسي ضيق.

٣- .أن تكون الهوية عامل توحيد و تقوية و تفعيل للحراك السياسي الاجتماعي و الاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، و أساسا راسخا لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة و استكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة و استعادة سيادة البلاد و مواصلة دورها الإقليمي و الدولي من جهة أخرى.

٣ – مقومات الهوية

اذا تأملنا في خيارات الهوية المتاحة أمام العراقيين لرأينا أنها تتلخص في ثلاثة خيارات متمايزة جوهريا هي:

١. الهوية الدينية :و تستند هذه الهوية إلى الدين الإسلامي .و هي ذات بعد تاريخي يستحضر بالضرورة تاريخ الدولة الإسلامية التي قامت بالإسلام و على الإسلام .تلك الدولة التي كانت لها إنجازات حضارية عظيمة .و كانت لها، في الوقت نفسه، أخطاء جسيمة على المستوى السياسي .و ليس الغرض من هذا الكلام نقد الدين الإسلامي الذي نرجو أن يحظى باحترام يبعده عن الاستعمال في الصراعات السياسية و الاجتماعية .إنما هو نقد لتجربة الحكم و الحاكمين باسمه .و هؤلاء الحاكمون من البشر .و يمثل حلم استعادة الدولة الإسلامية مجددا الركن الأساس في مثل هذه الهوية و البعد المستقبلي لها أيضا [١٥] لكن هذه الهوية الحلم تبتعد كثيرا عن أرض الواقع و ما يحفل به من حقائق و قضايا ساخنة تتجاوز حقائق التاريخ في الماضي و متغيرات الواقع الاجتماعي في الوقت الراهن و ذلك لكونها تتجاهل ذلك التنوع الهائل عرقيا و لغويا و ثقافيا بين الشعوب الإسلامية في عصرنا .و تتجاهل تمدد تلك الشعوب و انتشارها على جغرافية شاسعة تشكل في نهاية المطاف حاجزا يحول تماما دون حلم الدولة الإسلامية الواحدة .فلهذه الشعوب سياقات تطور اجتماعي و اقتصادي و سياسي شديدة الاختلاف، فضلا عن كون الهوية الإسلامية المفترضة تتجاهل أيضا الاختلافات الفقهية .فالدين ليس نصوصا فحسب، و إنما هو نصوص و تفسيرات مختلفة لها .بمعنى أن مثل هذه الهوية ستدخلنا في مشكلة تاريخية مزمنة و تجعلنا جزءا من كل غير موحد من حيث طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تعانيها أو الثقافة التي تتبناها أو الأهداف التي تتوخى تحقيقها [١٦] و هذا سوف ينعكس سلبيا على الوضع في العراق .وهو

البلد الذي يعيش في وضع مترد و مأزوم أصلا . و يمكن أن نضيف أيضا بأن مثل هذه الهوية ستكون بالضرورة ذات طابع شمولي لأمرين

أولهما كون الإسلام، كباقي الأديان، دين شمولي، وثانيهما أن هدفا بهذه الجسامة، و هو هدف يمكن أن يوصف بالاستحالة أيضا ، لا يمكن السعي لتحقيقه دونما فلسفة في الحكم ذات طابع شمولي .لذلك فإن الهوية الإسلامية تتجاهل وجود مواطنين يعتنقون أديان أخرى في العراق و في باقي أجزاء البلاد الإسلامية .و هؤلاء يأملون بهوية لا تُعطى لهم كمنحة دالة على تسامح الأكثرية المسلمة بقدر ما هي حق طبيعي لهم غير منازع .وهذا الأمر يمثل أهم نقاط الضعف في فلسفة الهوية الإسلامية .و هو لا ينطبق على العراق فحسب، بل ينطبق أيضا على مصر و السنغال ولبنان و تركيا و إيران و كثير من البلاد الإسلامية الأخرى في آسيا و أفريقيا و أوروبا(١٧) .

٢– لهوية القومية :للوهلة الأولى، تبدو الهوية القومية أكثر قربا من الواقع بالمقارنة مع الهوية الدينية .فهي ترتكز على العروبة متخذة منها منطلقا في تحديد الهوية القومية للشعوب التي تعيش في البلدان التي يصطلح عليها بالوطن العربي .و بذلك يصح القول أن هذه الهوية ترتبط بواقع مجزأ فعليا من جهة، و بتطورات سياسية و اجتماعية قد تحصل، أو قد لا تحصل، في هذه المنطقة في المستقبل من جهة أخرى.بمعنى أنها هوية معرفة بواقع سياسي مجزأ لا يغري هو كون البلدان العربية مقسمة إلى أقطار .و هي معلقة على شروط مستقبلية غير متحققة على أرض الواقع مثل تحول هذه الكيانات القطرية إلى التعاون الحقيقي البناء و نضج الشروط الذاتية و الموضوعية المناسبة لتحول هذا التعاون المأمول إلى شكل من أشكال التوحيد للبلاد العربية .و هذا مما يجعلها غير مناسبة إجرائيا في حل مشكلة أزمة الهوية التي يعيشها الشعب العراقي حاليا و حتى زمن مستقبلي غير منظور (١٨) كما إن هذه الهوية لا أساس تاريخي لها إذ لم يسبق أن تكونت دولة في هذه البلاد الموصوفة بالعربية على أسس قومية عربية محضة .فالإسلام

هو الذي وحَّدَ العرب الذين كانوا قبله قبائل متناحرة و وحَّدَ كثيرا من الأمم الأخرى في دولة واحدة .و قد يقول قائل :أليس هذا إقرار بقدرة الهوية الدينية، و هي التي سبق لك أن رفضتها، على توحيد المختلفين و المتفرقين سواء أكانوا عربا أم من أُمم أخرى فالتوحيد الإسلامي قد جرى على مراحل استغرقت أكثر من القرن و حدث ذلك في مرحلة تاريخية مواتية داخليا من حيث زخم الانطلاق الأول لحضارة ناهضة تواجه حضارات آيلة للتفكك الوشيك .نعني أن التوحيد حدث في ظرف تاريخي فريد من جميع النواحي[١٩] وهو وضع لم و لن يتكرر على النحو نفسه مطلقا . إذ نعرف من تاريخنا العربي الإسلامي نفسه أن التوحيد في دولة واحدة، وهو الذي أستمر حتى قيام الدولة العباسية و نشوء مركزين للحكم و في بلاد الأندلس، سرعان ما انحسر ليحل مكانه التفتيت التدريجي الذي استغرق حوالي ثلاثة عشر قرنا و في أثناء ذلك، دارت حروب بينية داخلية دموية في دول أو دويلات الإسلام .و هذا يجعلنا ندرك أن تعريف الهوية على أساس الإسلام ضرب من البناء على أسس مشتقة من خيال و رغبات و شوق إلى تاريخ انتهى و لم يعد له وجود .و استنادا إلى ذلك نقول أن لا حظ لهذه الهوية من النجاح مرة أخرى .و أما بالنسبة الهوية القومية العروبية، فالحقيقة هي أنها تستند، تاريخيا ، إلى نموذج الدولة –الأمة التي ظهرت في أوروبا؛ ثم تجسدت صورها في التوحيد الإيطالي و الألماني في القرن التاسع عشر .و ما أعقب ذلك من تفكك الإمبراطوريتين العثمانية الإسلامية و النمسا و المجر إلى مكوناتهما الأساسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى .و الهوية القومية تشترك مع الهوية الدينية الإسلامية في كونها تحاول إعادة تجربة حدثت في ظرف تاريخي متفرد و لا يمكن تكراره و لكنها تختلف عن الهوية الإسلامية في كونها تحاول تكرار تجربة لم تحدث في الشرق العربي الإسلامي، و إنما حدثت في بعض بلدان أوروبا .و هي تجربة أدت إلى حروب طاحنة بين تلك البلدان [٢٠] كما أن من شأن التوكيد على مثل الهوية القومية العربية أن يحفِّز

الأكراد إلى العمل على مشروعهم القومي الخاص بهم .و يحفزّ التركمان إلى المطالبة بالعودة إلى حضن دولة مجاورة .كما أنه سيحرك دول الجوار على رسم مشروعات تقسيم للبلاد بدعاوى حماية المتماثلين قوميا معها مما يقوض أسس بناء الدولة و وحدته (٢١) .

٣ – الهوية الوطنية العراقية :

تركز أغلب الدراسات و البحوث التي أطلعنا عليها على البعدين الديني و القومي عند تناولها لمسألة الهوية و أزمتها .و تغفل كليا عن البحث في إمكان تعريف الهوية استنادا إلى مقومات وطنية أو قطرية و ذلك اعتقادا منهم أن الإقرار بالخصائص الوطنية للهوية يتعارض أو يتنافى أو يلغي الخصائص الدينية أو القومية أو كلاهما معا . و لكن ذلك اعتقاد لا يقوم على أسس حقيقية، و إنما هو مستمد من مخاوف من أن تكون الهوية الوطنية بديلا أبديا عن الهوية القومية العربية، أو أن يقعد ذلك الشعوب العربية عن السعي نحو الوحدة .و الحقيقة الناصعة هي أننا أصبحنا، و بعد تجربة سياسية مريرة لأكثر من نصف قرن من الزمان، بعيدين عن حلم الوحدة بفضل أفعال و سياسات الأحزاب و الحكومات التي نادت بالوحدة .تلك الأحزاب و الحكومات التي رفضت أي بحث في إمكانية تعريف الهوية استنادا إلى الواقع الراهن .و نعتقد أنه و بعد تجربة طويلة من الهزائم و الاخفاقات، فإن من حقنا أن نشك في جدوى ذلك الإقصاء المبرم للبحث في تعريف الهوية الوطنية فنسأل :هل كان تحقيق الهوية الوطنية في كل من فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و أيرلندا .. إلخ، حائلا دون تحقيق هوية أوسع هي الهوية الأوربية؟ و إذا كان الجواب بالسلب، فإن من حقنا أن نقرر بأن تحقيق الهوية الوطنية المرتبطة بكيان سياسي و اجتماعي واقعي شرط لا بد منه لتحقيق أية هوية أخرى أوسع منها .كما أن الخيار بين الهوية الشاملة ممثلة بالدين أو القومية و الهوية الوطنية غير متاح الآن على نحو يجعل اختيار إحداهما نفيا و نقضا للأخرى .و

الصحيح أن نقول أن الخيار الوحيد الممكن هو خيار الهوية الوطنية لأنه يعبر عن حاجة ملحة و لا يتعارض بالضرورة مع الخيارات الأخرى، بل يمكن أن يتكامل معها مستقبلا و في الحالة العراقية، تتميز هذه الهوية بكونها تستند إلى وجود تاريخي موغل في القدم هو تاريخ بلاد ما بين النهرين .إذ يشير كثير من المؤلفين العرب و المسلمين في كتب الأدب و الرحلات و التاريخ العربية إلى العراقيين، ، بوصفهم جماعة مميزة تقطن بلاد ما بين النهرين و تستند الهوية العراقية أيضا إلى التاريخ الحديث الذي بدأ مع تكوين الدولة العراقية في العام ١٩٢١م .و هو التاريخ الذي أستمر إلى الآن بالرغم من تفكك الدولة في العام ٢٠٠٣م و انهيارها الشامل نتيجة الغزو الأمريكي .و يجب أن تستوعب الهوية الوطنية العراقية، بحكم التعريف، كل ما يميزها عن الهويتين الدينية و القومية دون أن تتناقض معهما بالضرورة أو أن تلغي إمكانية التكامل مع ما يتحقق منهما فعليا . كما يجب أن تكون الهوية الوطنية العراقية هي الوحيدة التي يتجمع العراقيون تحتها .أما الصفات الأخرى العرقية و الدينية و المذهبية فهي ليست مما يرقى إلى مستوى الهوية مطلقا . أي أنها ليست هويات بديلة أو رديفة، و لكنها بالتأكيد من مقومات الهوية الوطنية العراقية .إنها خصوصيات تحظى بالاحترام و ليس لها أن تكون على تناقض مع الهوية الوطنية العراقية مطلقا . فإذا اتفقنا على أن أهم وظائف الهوية أن تحدد و تفرز و تميز على أسس واقعية و ملموسة و ليس في فراغ نظري مشتق من الرغبات و الأمنيات، و إذا اتفقنا في أنه لا تطرح مشكلة الهوية الحقيقية إلا داخل نظام موحد، و اختزلنا معنى النظام الموحد إلى ما هو محلي و عراقي تحديدا ، و ذلك لأسباب جوهرية يفرضها واقع العراق السكاني المعقد أصلا و ما يشهده الآن من اضطرابات و صراع يكاد يطيح بوحدة البلاد، فسيكون من المنطقي أن تتضمن الهوية الوطنية العراقية كذلك كل ما يميز العراقيين عن جيرانهم، سواء أكانوا من العرب أم من المسلمين .و أن تتضمن أيضا كل ما يشكل أساسا راسخا لوحدتهم من مقومات

إيجابية يمكن أجمالها بالآتي [٢٢]: المقوم الأول هو مقوم النظام السياسي الموحد ضمن دولة واحدة و على أرض واحدة و إذا كان القول بوجود النظام الموحد و الدولة الواحدة يثير مسألة حساسة هي طبيعة نظام الحكم في الأرض الواحدة تلك الأرض التي تستمد وحدتها من وحدة الإرادة السياسية لمكونات الشعب العراقي كافة ذلك أن وحدة الشعب على أسس موضوعية من أهمها الهوية الوطنية هي الضامن الوحيد لوحدة الأرض و الدولة .و المقوم الثاني هو الإقرار بالتنوع العرقي للشعب العراقي ، عرب، كرد، تركمان، و أية أقليات صغرى أخرى و المقوم الثالث هو الإقرار بالتنوع الديني و المذهبي مسلمون، مسيحيون، إيزيديين، صابئة .و هنا سيكون التسامح القومي و الديني سمة جوهرية من سمات الهوية العراقية حين لا يكون هناك مجال لأية نزعة استعلائية من أية جهة كانت إزاء المجموعات الأخرى .و المقوم الرابع هو الإقرار بالتنوع الثقافي و اللغوي بما يخلق قاعدة أساسية من الشعور و الممارسة لحرية تحقيق السمات الثقافية الخاصة بكل جماعة من المكونات دون تناقض مع سمات الآخرين الثقافية الخاصة .أما المقوم الخامس الذي يعد نتيجة لكل المقومات السابقة فهو الإقرار بالتنوع الفكري و السياسي الذي يسمح لكل الأفكار و الآراء أن تزدهر بحرية و دونما وصاية أو منة من أحد .و الشرط الوحيد لهذا المقوم الأخير هو أن لا ينطوي التنوع السياسي على أي تحريض، صراحة أو ضمنا ، للاحتراب الداخلي أو ينسف أحد أسس الهوية الوطنية العراقية .وذلك استنادا إلى أن من أهم وظائف الهوية أن تحمي الكيان السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي من أية محاولة لتدميرها .و حتى لا يتناقض هذا المقوم مع حرية الرأي إذ قد يغلق الباب أمام أي اجتهاد أو تغيير مما قد يراه بعض المفكرين ضروريا ، و نظرا لأن الحرية تعني المسؤولية، فإن بالإمكان أن يكون شرط التعبير عن أية آراء مناقضة لما ورد أعلاه هو أن يكون بصيغة دعوة سلمية

و من خلال المؤسسات الدستورية .و أن يوكل البت في أية تهمة من هذا القبيل إلى القضاء النزيه و المستقل [٢٣].

٤-مخاطر الطائفية على الهوية الوطنية:

ان الهوية الوطنية هي الصورة أو الخصوصية الجامعة التي بموجبها يتم تعريف كل فرد من ابناء المجتمع السياسي بنفسه من خلالها، وعلى ضوئها يتم التعاطي معه بصفته مواطن كامل الاهلية ومن ثم منحه كافة الحقوق الوطنية المستحقة بوصفه عضوا في ذلك المجتمع .وفي ظل وجود هوية جامعة للمجتمع السياسي، غالبا ما توجد هويات فرعية تميز كل جماعة أو طائفة عن الاخرى داخل الوطن الواحد، لكنها لا تتعارض بالضرورة مع الهوية الجامعة، حتى في ظل التعبير عنها من قبل المكونات المختلفة.ويجري تعريفها ايضا بوصفها الاطار العام للهويات الفرعية أو مجموع الخصائص الملازمة لشعب ما، والتي ينفرد بها وحده، وبها يختلف ويتميز عن بقية الشعوب الأخرى [٢٤].

للطائفية مخاطر كثيرة، على الصعيد النفسي والثقافي والديني والاقتصادي، وهي بحاجة إلى رصد وتحليل.في هذه الورقة نحن معنيون بصورة مباشرة للإشارة إلى ابرز مخاطر الطائفية على الصعيد الوطني، أي كل ما يتصل بعلاقة المواطنين وبعضهم البعض إلى جانب علاقتهم جميعا بالدولة، بوصفها وحدة سياسية تمثل جميع المواطنين، وتعبر عن هويتهم السياسية .لذا يمكن إجمال المخاطر في ما يلي:

١- التخندق الطائفي والاحتراب المذهبي.

الاصل في المجتمعات البشرية هو التنوع .ويكاد ينعدم وجود مجتمع سياسي في عالمنا اليوم متماثلا في ثقافاته ودياناته ومعتقداته .فالتنوع البشري هو الأصل .هذ هو وضع المجتمعات البشرية قاطبة .ومن حيث التنوع والتعدد يمكن تقسيم المجتمعات إلى قسمين :أولاهما مجتمع منسجم ومتآلف بين مختلف مكوناته الاجتماعية المتنوعة، بسبب وجود ضوابط قانونية ومجتمعية استطاعت ان تجعل من هذا التنوع مصدر أثراء .

ومجتمع آخر متنافر، يسوده الانقسام والتشرذم بسبب عدم وجود قوانين وضوابط لإدارة حالة التنوع وحل إشكالاته .هذا المجتمع غالبا ما تتحول فيه الطوائف الى مشكلة تؤثر على الانسجام والترابط المجتمعي، ويميل اصحاب كل طائفة إلى التكتل نحو طائفتهم .وإذا ما ابتلي هذا المجتمع بإعلام طائفي، فإن النزعة إلى التكتل ستتعزز بصورة اكبر، وبالتالي ستكون لهذا المجتمع قابلية كبرى للانجرار الى التقسيم والنزاعات الطائفية [٢٥].

فالاحتراب الطائفي الذي يعني وجود استراتيجية لدى النخبة في كل طائفة أو بعضها للصراع الطائفي، هو الخطوة الثانية بعد حالة التكتل .فالتكتل يتطلب تعبئة وتحريض وشد عصب الأتباع، والاحتراب الطائفي هو الفعل الذي يترجم حالة التعبئة والتعبئة المضادة .حينما تتفجر الصراعات الطائفية البينية، التي تتغذى بعوامل سياسية في الغالب، خصوصا في ظل الدول التي تتبني الطائفية السياسية كايدلوجيا، فإن الصراع يكون داميا وطويلا ومعقدا .بل هناك من يرى ان حالة الاحتراب الطائفي، هي انعكاس لإشكالات سياسية، ولا وجود حروب طائفية بمعزل عن التأثيرات السياسية، بل أن السياسة هي المحرك الاساس للصراعات والنزاعات الطائفية

٢– تفتيت الوحدة الوطنية.

قبل وصول المكونات الاجتماعية غير المنسجمة مع بعضها البعض إلى حالة الاحتراب الطائفي، تميل أولا إلى التكتل ثم تنجر في مرحلة لاحقة إلى التصارع .واحدة من ابرز مخاطر الصراعات الطائفية هي تفتيت الوحدة الوطنية .إن عملية تفتيت الكيان الاجتماعي إلى طوائف متصارعة ليس مرهونا بدخولها في حالة احتراب بيني، وإنما يمكن أن يتفتت بعاملي التحريض والتعبئة المتبادلة أو من طرف واحد، أو نتيجة وجود سياسات حكومية تقوم على التمييز والإقصاء والتهميش لبعض المكونات الاجتماعية .بل أن غياب الهوية الجامعة للمواطنين في المجتمع السياسي وحده كفيل

بتفتيت الوحدة الوطنية .الكثير من المحللين السياسيين الذين قرئوا الظواهر الطائفية التي برزت في بعض البلدان التي شهدت نزاعات طائفية مسلحة، بعد احدث التغيير العربي، كسورية وليبيا مثلا، أرجعوا تلك الظواهر إلى غياب الهوية الجامعة [٢٦] .

٣- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

حينما يتحول المجتمع إلى تجمعات طائفية أو سياسية متنافرة أو متصارعة، فإنه لا يهنئ بالأمن والاستقرار .في معظم بلادنا العربية تقود السياسات الخاطئة المجتمع إلى هذه المرحلة الحرجة، وما عملية التنازع الطائفي إلا نتيجة لتلك السياسات، سواء كانت معلنة أو غير معلنة.إن التهديدات الوجودية الخارجية التي تتعرض لها الدول تسلب منها أمنها واستقرارها.

وبالمثل، وربما بصورة اشد، فإن التحديات الداخلية تؤدي إلى تلك النتيجة.ومن بين التحديات الداخلية التي تؤدي إلى تلك النتيجة، الاستئثار بالحكم والثروة، من قبل فئة محدودة في المجتمع، وعدم مشاركة المجتمع في صناعة قراراته السياسية، ووجود أعلام طائفي يستهدف النيل من بعض المكونات الاجتماعية .لا تتوقف مخاطر انعدام الاستقرار الأمني والسياسي على النظامين الاجتماعي والسياسي فحسب، وإنما تتعداهما لتطال كل الاطياف الاجتماعية فانعدام الاستقرار الأمني مثلا يضر بمشروعات التنمية، وعدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على الاقتصاد، وهكذا فيما يتعلق بمجالات التعليم والإعلام وسائر المجالات، إذ كلها مرتبطة بشكل مباشر بالاستقرار الأمني والسياسي [٢٧].

٤– تغييب الهوية الجامعة وإبراز الهويات الفرعية.

غياب الهوية الجامعة هي احد ابرز المشكلات السياسية العامة في المنطقة العربية.هذه المشكلة هي إحدى نتائج الاستبداد السياسي، التي تفرز أيضا التمييز بمختلف أشكاله .والتمييز يعني معاملة المواطنين بشكل غير متساو أو متكافئ بناءً

على انتمائهم إلى مجموعة عرقية أو قومية معينة .كما يعتبر من التمييز العنصري أيضاً وضع الإنسان في مرتبة مختلفة ومميزة بالمقارنة مع غيره بناءً على ديانته أو لون بشرته أو جنسيته .وبالإضافة إلى المعاملة غير المتساوية أو غير المتكافئة، يعتبر فعلاً من أفعال التمييز العنصري أيضاً خلق جو تهديدي أو عدائي أو مهين أو مذلّ للناس بناءً على ما سبق من الأسباب، بالإضافة إلى إعطاء توجيهات أو الأمر مباشرة بممارسة التمييز(٢٨).

ان هذا النوع من التمييز من شأنه ان يغيب الهوية الوطنية الجامعة ويجعلها بلا قيمة، كما يدفع المواطنين للتكتل حول هوياتهم الفرعية .

الخاتمة والاستنتاجات :

ان مشكلة الطائفية في المنطقة ناشئة من مشكلة سياسية اكبر، يمكن تسميتها بالطائفية السياسية، والأخيرة كمفهوم يشير إلى الدولة التي تتبنى سياسات طائفية .هذا يعني ان معالجة المشكلة والحد من مخاطرها ليست بالضرورة متوقفة على حلول وإجراءات سياسية، مع أهميتها، وإنما هي بحاجة لمعالجات قانونية وتربوية وثقافية واجتماعية وإعلامية، مضافا إلى المعالجات السياسية، التي ينبغي ان تكون في مقدمة المعالجات والرافعة لها .كما ان معالجة الاعلام الطائفي له دور في القضاء غلى مشكلة التأجيج الطائفي .ويمكن أن يكون التوجه لمعالجة المشكلة مدخلا ملائما لمعالجة المشكلة الأم الطائفية السياسية.

.ومن أهم المعالجات، ما يلي:

١- التعامل مع المواطنين على قاعدة المواطنة، وليس على أساس الدين أو المذهب أو الطائفة أو القبيلة أو المنطقة.

٢- تعزيز قيمة الحوار ومبادئه وأخلاقياته لحل المشكلات القائمة، بدلا من اللجوء إلى الوسائل العنفية.

٣- تنقية المناهج الدراسية من مفردات التكفير والتبديع لبعض الطوائف الاسلامية.

٤- إرساء مبدأ العدالة الاجتماعية، وإلغاء التمييز بمختلف أشكاله وأنواعه.

٥- سن قوانين صارمة تجرم خطابات التحريض الطائفي.

٦- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، ووضع قوانين لحمايتها.

٧- إيقاف القنوات الطائفية التي تبث الكراهية.

٨- نشر ثقافة التعايش والاحترام المتبادل.

٩- تفنيد فتاوى التكفير والذبح.

ومع ان المطالب السابقة موجهة للسلطة السياسية، بالدرجة الأساس.لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، بتجريد المجتمع بمختلف مكوناته من مسؤولياته على هذا الصعيد، بل على العكس من ذلك تماما .لذلك هناك حاجة ماسة إلى تعزيز حالة التعاون الشعبي والرسمي، للتصدي لهذه الظاهرة ومثيلاتها من الظواهر ذات البعد السياسي.

ان الشعور بالغُبْن من قبل فئة من فئات المجتمع هي الساق الأولى التي تقف عليها الطائفية العرقية والمذهبية والدينية، وأن أيادي الشر الخارجية التي تغذي النزعة الطائفية هي الساق الثانية لاستواء عمود هذه المعضلة ووقوفها قائمة على أصولها، وهو ما يعبر عنه بنظرية المؤامرة التي تنسب لجهات خارجية وراءها دول كبرى، وأجهزة مخابرات وسفارات أجنبية، ويكون وقودها وأدواتها في الغالب أبناء البلاد من ضعاف النفوس ممن تربتط مصالحهم بمصالح تلك الجهات الأجنبية، سواء كانوا أفراداً أو بعضاً من فئات ومؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنوادي الاجتماعية وغيرها.

ان المخرَج من الطائفية انما يكون بمثابة الدواء الذي يُعطى لمن سرى الداء في أوصاله، لتفعيل مناعة الجسد، ورصد الخلايا الخبيثة التي ضربته ومن ثم استئصالها، كي

تعيده معافاً متجدداُ بالحياة، ومندفعاً بالحيوية والنشاط، وهذا لا يتأتى الا بسلوك السبيل الأنجح في ادارة الدولة، وتوجيه السلطة بالنهج الصحيح، والأخذ بسياسة الحكم الرشيد الذي يقوم على الدعائم الآتية:

- معاملة الأقليات المعاملة العادلة التي تساوي بين كافة طوائف وفئات المجتمع على أساس المواطَنَة، وذلك للانتقال من الواقع الطائفي المحتقن القائم على التكتل وراء الفئة أو الطائفة أو الكيان العرقي، الى الانتماء للوطن وتربية الأسرة والمجتمع على هذا المفهوم وتعميقه في نفوس أفراده.
- تعزيز الشعور بالمواطنة عملياً، من خلال المساواة بين فئات المجتمع بالحقوق والواجبات، وقيام الدولة بتقديم الحماية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للأفراد، عبر معايير يقررها الدستور والقانون، وتطبقها الدولة على المواطنين، فرادى أو على شكل مؤسسات مجتمع مدني، بما يقوي فكرة الولاء للوطن والتبعية للدولة واللجوء لقانونها لتحصيل الحقوق، بدلا من الانجرار وراء الفكرة الفئوية الضيقة التي تهدم الأوطان وتقوض بنيانها.
- الابتعاد عن الفكرة الانطباعية للأفراد والمسؤولين على حد سواء، واستبدالها بفكرة المواطن الفعّال المسؤول المستند للدستور والمحمي بالقانون والنظام، والعمل وفق المعايير المؤسسية للنهوض بالوطن وتمتين النسيج الاجتماعي لأبنائه.
- تنمية روح الانتماء للوطن بين أبناء الوطن الواحد، كقيمة أخلاقية حافزة على التحلي بروح المواطنة الصادقة، وعلى التمسك بالولاء له والارتباط بالأمة، والحرص على بنائه ورفعته.

ان المواطنة والانتماء أساس كل تقدم وبناء، وان الطائفية والعرقية معول الهدم للدول والمجتمعات والأمم والحضارات، فهل يعي من تربوا على الرشاد من أبناء هذه

البلاد، وأحبوا أوطانهم وأخلصوا في الولاء لها، هذه المُسلمَات والحقائق، وهل هم متمسكون بها من أجل أجيالهم القادمة وخير أوطانهم ومستقبلها.

و أخيرا يمكن أن نقول، أن خيار الهوية الوطنية العراقية هو الأكثر تعبيرا عن تاريخ العراق البعيد و القريب، و هو الأكثر التزاما بحقائق الواقع الاجتماعي و السياسي الراهنة في العراق، كما أن من المأمول أن يكون هذا الخيار هو الأكثر ضمانا لمستقبل عراق موحد مزدهر يسوده السلم الأهلي، و يعيش فيه مواطنون عراقيون أحرار و أسوياء و متساوون في الحقوق و الواجبات .وهو عراق يفخر أبناؤه بالانتساب إليه و يفخر هو بهم .كما إنه خيار هوية ذات مضمون سياسي وطني سيغلق باب الدكتاتوريات إلى الأبد .و يحظى فيه من تعرضوا للظلم بالإنصاف و العدل، دون أن تسمح مثل هذه الهوية بخلق مظالم جديدة لأية جهة كانت.

أن العراق المعافى ذو الهوية الحقيقية و البناءة سيكون عنصرا إيجابيا في أية جهود تبذلها دول الجوار أو المنطقة للتعاون الإقليمي السلمي البناء و غير الموجه لعزل هذه الدولة أو تلك .كل ذلك سيكون ممكنا عندما تنضج الظروف الموضوعية المناسبة و تتمكن هذه الدول كافة من الخروج من دائرة الكيد و التناحر السياسي الضيقة إلى فضاء التعاون و العمل السياسي الخلاق .

كما ان مشروع الهوية الوطنية العراقية، يتطلب حوارا معمقا و متواصلا بين المثقفين و الباحثين و الساسة من أجل صياغة مفهوم للهوية الوطنية العراقية التي تحفظ للعراق وحدته و تفتح أمام أبنائه كافة سبيل العمل الحقيقي المثمر .و هو المفهوم الذي سيجد كل مكون من مكونات الشعب العراقي نفسه فيه دون إلغاء و تهميش للآخرين .كما أن من شأن مثل هذا المفهوم أن يتحول، من خلال الممارسة، إلى نسق فكري شامل و معبر عن أهم ما يتميز به العراقيون .و لعل من المناسب أيضا أن ندعو إلى مشاركة فعالة لوسائل الإعلام و لمؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الأكاديمية و البحثية . .

كما إن على الأحزاب و المواطنين و المثقفين و الساسة و كل من له اهتمام بالشأن العام أن يتبنوا هذه الهوية عن قناعة و رغبة، و أن يعملوا على تجسيد إيمانهم بهوية العراق الوطنية في السر و العلن، و من خلال الخطاب و الممارسة معا ، و ليس عبر الشعارات فقط.

الهوامش:

1- محمد رشيد صبار:نحو خطاب اعلامي عربي لمواجهة الطائفية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ،٢٠١٥،ص٣٠١ .

٢- المصدر نفسه: ص٣٠٢ .

٣-محمد محفوظ:الدولة والطائفية في الخليج العربي ،مقال منشور في شبكة الانترنت

aafagcenter .com www

٤-المصدر نفسه

٥- هيثم الهيتي: الدعاية الطائفية والراي العام العراقي ، صحيفة المستقبل ، بيروت ،الاربعاء9 تشرين الاول٢٠١٥ ،ص١٩

٦-.محمد رشيد صبار :مصدر سبق ذكره ،ص ٣٠٢ .

٧- هيثم الهيتي :مصدر سبق ذكره ،ص١٩ .

٨- سعدي ابراهيم: الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية دار الكتب العلمية ، بغداد ،ط(٢) ٢٠١٤ ،ص٢٦٣ .

٩- المصدر نفسه، ص٢٦٥.

١٠- علي الكواري : مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد ٢٦٤ ، ٢٠٠١، ص ١١٨ .

١١- محمد الشيوخ: خطورة الاعلام الطائفي على الهوية الوطنيةwww.ainoor.com

١٢-- حسن بن موسى الصفار:الطائفية بين السياسة والدين ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ٢٠٠٩ ، ص٤٩ .

١٣- غالب الشابندر : الاخر في العراق ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ٢٠٠٥ ، ص.١١٥

١٤- امل هندي الخزاعي :العراق بين خيار المواطنة والهوية المشتركة وخطر الطائفية ، مجلة دراسات سياسية العدد (١٢) بيت الحكمة ٢٠٠٧ ، ص٣٧ .

١٥ - محمد محفوظ : ضد الطائفية ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ،٢٠٠٩ ،ص ٤٩ .

١٦- رشيد الخيون : الاديان والمذاهب في العراق، اربيل ، مطبعة سدحان ، ٢٠٠٨ ، ص٤٣١ .

١٧- احمد علي احمد :الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ،اطروحة دكتوراة (غير منشورة)،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص ١٠٤ -١٠٥ .

١٨ – وحيد تاجا : التقارب السني الشيعي بين حق الاختلاف ودعوى امتلاك الحقيقة ، دار الفكر ، دمشق ،٢٠٠٨ ، ص ١٢٢ .
١٩– مُحَمَّد محفوظ : ضد الطائفية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .
٢٠–سعدي ابراهيم : مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٧ .
٢١–مُحَمَّد محفوظ ، ضد الطائفية ، مصدر سبق ذكره ، ٧٤ .
٢٢– مُحَمَّد رشيد صبار ، مصدر سبق ذكره ، ص٣–٣ .
٢٣ –مُحَمَّد الشيوخ : مصدر سبق ذكره .
٢٤ –علي الكواري : مصدر سبق ذكره ، ص١٢١ .
٢٥ –مُحَمَّد رشيد صبار : مصدر سبق ذكره ،ص ٣٠٧ .
٢٦ – مُحَمَّد محفوظ ، ضد الطائفية ، مصدر سبق ذكره ،ص٧٦ .
٢٧– مُحَمَّد الشيوخ : مصدر سبق ذكره .
٢٨– حسن الصفار : مصدر سبق ذكره ،ص ٦٤ .

Sectarianism and its impact on the future of the Iraqi national identity

Teacher: Mohamed Rasheed Sabar

Abstract

Researcher reviewed in considering the problem of sectarianism and risks and pose a clear and explicit on the Iraqi national identity threat has tried researcher Definition linguistically and give him a general concept as well as demonstrate the role of politics and political interests in fueling sectarian and the impact of this threat to the future of the Iraqi national identity and what is required to meet the these threats and risks and the preservation of the Iraqi national identity.